



The Role of Tax Digitalization in Increasing Tax Revenues/ An Applied Study at the General Commission for Taxes

Yousif Samir Mohammed

Ministry of Education / Diyala Directorate of Education

Yosifalzobaidy.us@gmail.com

Assist. Prof. Iman Hussein Dawood Al-Share

Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad

Eman@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

This study aims to examine the impact of the transition from the traditional manual system of tax assessment and collection at the General Commission for Taxes to an electronic tax digitalization system, in view of its role in facilitating assessment and collection procedures and increasing tax revenues. At present, the application of digitalization is limited to certain aspects and does not encompass all stages of the tax process.

The study population consists of the General Commission for Taxes. A sample was selected from the main departments directly involved in tax assessment and collection procedures, namely the Large Income Taxpayers Department, the Companies Department, and the Withholding Tax Department, as they represent an appropriate environment for studying the reality of tax digitalization implementation and analyzing its impact on increasing tax revenues.

A comparative applied study was conducted between the traditional manual assessment and collection method and the digital approach through the design of a tax digitalization program. The study relied on selected practical cases from the sampled departments and analyzed them to demonstrate the differences in tax revenues.

The study adopted the descriptive approach in the theoretical aspect to analyze the concepts of tax digitalization and tax revenues, while the analytical approach was employed in the practical aspect through examining the actual situation and analyzing the results of the application.

The researchers reached several conclusions, the most significant of which is that the current legal and legislative tax framework does not fully align with the requirements of tax digitalization, which limits its effectiveness and negatively affects tax revenue efficiency. Accordingly, the researchers recommend developing and updating the existing tax legislation to be consistent with the requirements of tax digitalization, or adopting a new legal tax framework that explicitly and clearly supports electronic revenue assessment and collection.

Keywords: Tax digitalization, tax revenues, electronic tax collection system

دور الرقمنة الجبائية في زيادة الإيرادات الضريبية/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

أ.م. إيمان حسين داود الشرع

جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

يوسف سمير محمد

وزارة التربية / مديرية تربية ديالى

المستخلص :

يهدف البحث إلى بيان تأثير الانتقال من النظام اليدوي التقليدي لعملية التحاسب والجبائية في الهيئة العامة للضرائب، إلى نظام الرقمنة الجبائية الإلكترونية، لما له من تأثير على تسهيل عملية التحاسب والجبائية، وعلى الزيادة في الإيرادات الضريبية. إذ أن تطبيق الرقمنة في الوقت الحاضر يقتصر على بعض الجوانب المحدودة دون شمولها لكامل مراحل العملية الجبائية. تمثل مجتمع البحث في الهيئة العامة للضرائب، إذ تم اختيار عينة من الأقسام الرئيسية التي لها ارتباط مباشر بإجراءات التحاسب والجبائية، تمثلت بقسم كبار مكلفي الدخل، وقسم الشركات، وقسم الاستقطاع المباشر، بوصفها بيئة مناسبة لدراسة واقع تطبيق الرقمنة الجبائية وتحليل تأثيرها في زيادة الإيرادات الضريبية. تم إجراء دراسة تطبيقية مقارنة بين أسلوب التحاسب والجبائية التقليدي اليدوي والأسلوب الرقمي، من خلال تصميم برنامج للرقمنة الجبائية، والاعتماد على حالات عملية مختارة في أقسام العينة

وتحليلها ، لبيان الفرق في الإيرادات الضريبية .اعتمد البحث المنهج الوصفي في الجانب النظري لتحليل مفاهيم الرقمنة الجبائية والحصيلة الضريبية، في حين تم اعتماد المنهج التحليلي في الجانب العملي من خلال دراسة واقع الحال وتحليل نتائج التطبيق.توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أبرزها : الإطار القانوني والتشريعي الضريبي الحالي لا يواكب بالكامل متطلبات الرقمنة الجبائية، مما يحدّ من فاعلية تطبيقها ويؤثر في كفاءة الإيرادات الضريبية ،وفي ضوء ذلك، أوصى الباحثان الى مجموعة من التوصيات اهمها :العمل على تطوير وتحديث التشريعات الضريبية النافذة بما ينسجم مع متطلبات الرقمنة الجبائية، أو تبني إطار قانوني ضريبي جديد يدعم تحاسب الإيرادات الكترونياً بشكل صريح وواضح.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة الجبائية ، الإيرادات الضريبية ، نظام الجبائية الالكتروني

المقدمة :

أفرزت التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحولت الرقمية العميقة التي يشهدها العالم المعاصر واقعاً جديداً في أساليب إدارة الموارد العامة، وأصبحت الرقمنة إحدى الركائز الأساسية في تحديث أداء المؤسسات الحكومية وتحسين كفاءتها .وقد امتد هذا التحول ليشمل المؤسسات المالية والإدارات الضريبية، بوصفها من أهم الأدوات المعتمدة في تمويل الموازنات العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي جعل تبني الحلول الرقمية في العمل الضريبي توجّهاً عالمياً يهدف إلى رفع كفاءة الإيرادات الضريبية.

تُعد الرقمنة الجبائية من أبرز المداخل الحديثة لتطوير الإدارة الضريبية، إذ تسهم في إعادة تنظيم إجراءات التحاسب والجبائية. إذ ان تطبيق الرقمنة الجبائية في العديد من الدول النامية، ومنها العراق، ما يزال محدوداً، إذ تستمر الإدارات الضريبية في الاعتماد بدرجة كبيرة على الأساليب التقليدية اليدوية في إجراءات التحاسب والجبائية، الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة الإيرادات الضريبية، كما أن الواقع الفعلي التقليدي في تطبيق الرقمنة الجبائية يسهم في إضعاف مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة، ومن هنا، تتحدد مشكلة البحث عبر التساؤلات الآتية:-

١. هل يوجد للرقمنة الجبائية الإلكترونية دور في زيادة الإيرادات الضريبية ؟

ولإثبات فرضيات البحث، تم تصميم برنامج للرقمنة الجبائية ، والاعتماد على حالات عملية من أقسام عينة البحث، من خلال دراسة تطبيقية لواقع إجراءات التحاسب والجبائية في الهيئة العامة للضرائب، وتحليل الفروقات بين الأسلوب التقليدي واسلوب الرقمنة الجبائية، بهدف تشخيص أوجه القصور القائمة، وبيان إمكانات الانتقال نحو تطبيق رقمي أكثر شمولاً وفاعلية، يسهم في تحسين كفاءة الإيرادات الضريبية . ولتغطية ما ذكر آنفاً قسم البحث الى اربعة مباحث ؛ يتضمن المبحث الاول منهجية البحث ، و بعض الدراسات السابقة ذات الصلة ، والاسهامة التي يقدمها البحث الحالي ، في حين خُصص المبحث الثاني للإطار النظري للبحث ويتضمن التأطير المفاهيمي للرقمنة الجبائية وبالمراكز المعرفية للحصيلة الضريبية ، و الرقمنة الجبائية ودورها في تفعيل الحصيلة الضريبية ، أما المبحث الثالث فيتضمن الجانب التطبيقي وتناول نقاط الضعف المتعلقة بالنظام اليدوي التقليدي مع بيان واقع العمل الضريبي في أقسام العينة وحالات عملية يدوية و شرح البرنامج الالكتروني المقترح مع تطبيق الحالات العملية وتحليل محاور الاداء ، واخيراً يتضمن المبحث الرابع عرض أبرز الاستنتاجات و التوصيات.

المبحث الاول :منهجية البحث وبعض دراسات السابقة

اولا :منهجية البحث

مشكلة البحث : بالرغم من التوجه نحو اعتماد الرقمنة الجبائية كأداة حديثة لغرض تطوير عمل الادارة الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي ، إلا ان واقع الادارة الضريبية في كثير من الدول النامية ومنها العراق ، ما زال يتسم بالاعتماد على الأساليب التقليدية اليدوية في اجراءات التحاسب والجبائية ، مع الاكتفاء بتطبيق محدود بعض مظاهر الرقمنة ، ولا سيما في جانب الدفع الالكتروني ، من دون ان يمتد ذلك الى بقية مراحل العملية الجبائية.

وقد أفرز هذا الواقع جملة من الإشكالات ، أبرزها ارتفاع تكاليف الامتثال الضريبي ، وطول الإجراءات وضعف في كفاءة التحصيل ، مع ازدياد في احتمالات الأخطاء والغش والتهرب الضريبي ، فضلا عن عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة ، ويقابل هذا الواقع بروز الرقمنة الجبائية كحل محتمل لمعالجة هذه الاختلالات ، إلا أن مدى فعاليتها في تحسين الحصيلة الضريبية ما يزال محل تساؤل ، وخاصة في ظل غياب تطبيق إلكتروني متكامل وشامل لجميع مراحل التحاسب الضريبي . ومن هنا، نتحدد مشكلة البحث في وجود فجوة واضحة بين الإمكانيات النظرية التي تتيحها الرقمنة الجبائية في تحسين كفاءة التحصيل وزيادة الحصيلة الضريبية، وبين واقع تطبيقها الفعلي الذي ما يزال دون المستوى المأمول . ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:-

١. هل يوجد للرقمنة الجبائية الإلكترونية دور في زيادة الإيرادات الضريبية ؟

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث من خلال الآتي:

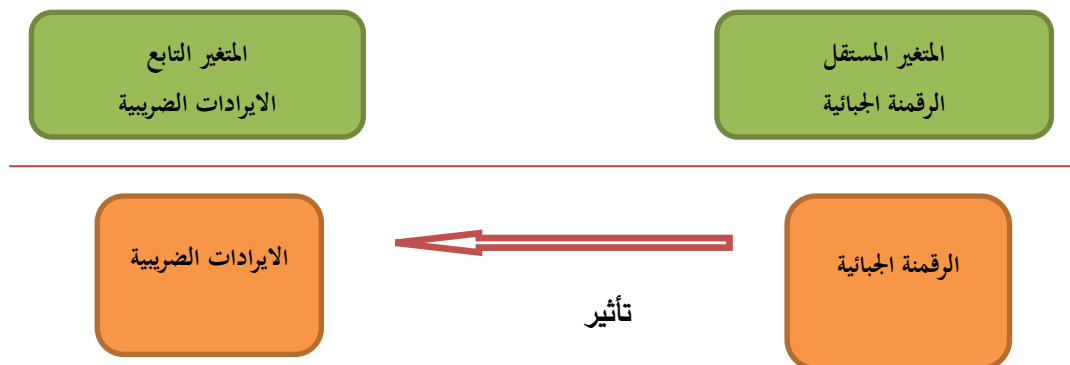
١. العمل بنظام الرقمنة الجبائية الذي يُسهّم في سهولة التسجيل والتحاسب الضريبي.
 ٢. معرفة المكلفين المزمين بدفع الضريبة ، بوصفها أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير الإدارة الضريبية، فيحد من عملية التزوير والتهرب الضريبي وسرعة الوصول الى المكلفين.
 ٣. الاستيفاء السريع للإيرادات الضريبية إلكترونياً وينتج عنه الزيادة في الإيرادات وفي تعزيز إيرادات موازنة الدولة .
 ٤. يقدم تصوراً تطبيقياً واقعيًا للفروقات بين أسلوب التحاسب والجبائية التقليدي والأسلوب الرقمي.
 ٥. تكتسب دراسة الرقمنة الجبائية أهمية خاصة، كونها تمثل أحد المسارات الأساسية لتطوير العمل الضريبي وتحسين كفاءة الزيادة الملحوظة في الإيرادات، بما ينسجم مع متطلبات الإصلاح المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- هدف البحث :** يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في الآتي:
١. بيان مفهوم الرقمنة الجبائية وأهميتها، وضرورة تبني الرقمنة كمسار استراتيجي في تطوير عمل الإدارة الضريبية.
 ٢. تشخيص واقع تطبيق الرقمنة الجبائية في إجراءات التحاسب والجبائية الضريبية مقارنة بالأسلوب التقليدي.
 ٣. تحليل دور الرقمنة الجبائية في تحسين كفاءة الإيرادات الضريبية.
 ٤. تقديم تصور تطبيقي يوضح الفروقات بين التحاسب اليدوي والتحاسب الإلكتروني اعتماداً على حالات عملية واقعية.
 ٥. بيان تأثير تطبيق الرقمنة الجبائية في تسهيل عملية التحاسب الضريبي ودور النظام الجبائي المقترح في تحقيق هذه الأهداف.

فرضية البحث :

١. يسهم استعمال نظام الرقمنة الجبائية الإلكترونية في زيادة الإيرادات الضريبية.
- الحدود المكانية والزمانية للبحث :** يُطبّق البحث في الهيئة العامة للضرائب، حيث يقتصر نطاق الدراسة على تحليل واقع تطبيق نظام الرقمنة الجبائية الإلكترونية داخل هذه المؤسسة، وعلى وجه التحديد في الأقسام الآتية :
١. قسم كبار مكلفي الدخل.
 ٢. قسم الشركات.
 ٣. قسم الاستقطاع المباشر.
- و تغطي الدراسة الفترة الزمنية (2024-2025) عن الحالات العملية بالاعتماد على البيانات والمعلومات المتاحة خلال مدة إعداد البحث.

منهج البحث : تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري بالاعتماد على الادبيات وبعض الدراسات السابقة . والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من الدراسة، وذلك من خلال تحليل واقع الحال في عينة البحث وتطبيق النظام الإلكتروني بهدف بيان تأثيره في إجراءات التحاسب والجباية.

المخطط الفرضي للبحث:



شكل (١) المخطط الفرضي للبحث

الشكل :اعداد الباحثان بالاعتماد على متغيرات البحث

ثانيا: بعض الدراسات السابقة

✚ عرض بعض الدراسات السابقة المحلية والعربية والاجنبية.

١-دراسة (دراوي واخرون, ٢٠٢٤)	
عنوان الدراسة	دور الرقمنة الجبائية في تسهيل الاجراءات الجبائية وتحصيل الضرائب , دراسة حالة - بوابة جبايتك - مركز الضرائب سطيف
مشكلة الدراسة	ما مدى مساهمة الرقمنة في تسهيل الاجراءات الجبائية والتحصيل الضريبي بمركز الضرائب سطيف
هدف الدراسة	توضيح مفهوم الرقمنة والرقمنة الجبائية ودوافع عصنة الادارة الجبائية ودور الرقمنة في زيادة الايرادات الضريبية
بلد الدراسة	الجزائر
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
مجتمع وعينة الدراسة	الادارة الجبائية الجزائرية (مركز الضرائب - سطيف)
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي
ابرز النتائج	يعتبر رقمنة الادارة الجبائية متسعا لتكريس الخدمة الانية والفورية وتوقيت مفتوح لا يتقيد بأوقات العمل
ابرز التوصيات	ادخال الرقمنة على مستوى المراقبة والمنازعات حتمية لابد من الاسراع الى تطبيقها على أرض الواقع
Adejuwon & Olasunkanmi , 2023 -٢	
عنوان الدراسة	Tax Digitalization and Problem of Revenue Collection in Nigeria الرقمنة الضريبية ومشكلة جمع الايرادات في نيجيريا

مشكلة الدراسة	تواجه نيجيريا تحديات متزايدة في جمع الإيرادات نتيجة توسع الاقتصاد الرقمي وازدياد تهرب المكلفين وضعف التعاون بين الادارة الضريبية والمكلفين واستمرار الاعتماد على الاساليب اليدوية.
هدف الدراسة	تحليل أثر الرقمنة الضريبية على جمع الإيرادات في نيجيريا
بلد الدراسة	نيجيريا
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
مجتمع وعينة الدراسة	مسؤولي الضرائب في ولايات جنوب غرب نيجيريا (352 موظف)
منهج الدراسة	الوصفي التحليلي
ابرز النتائج	تأثير الرقمنة بشكل كبير في الحد من التهرب الضريبي
ابرز التوصيات	ضرورة تعزيز الاستثمار في البيئة التكنولوجية وتوسيع تطبيق أنظمة الإيراد الرقمي بشكل كامل

مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

- الإطلاع على المراجع والمصادر الحديثة المتعلقة بالرقمنة الجبائية والإيرادات الضريبية والتي لم يكن للباحثان على دراية سابقة بها.
- المساهمة في صياغة منهجية للبحث وتغطية الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة وخصوصاً في الربط بين الرقمنة الجبائية وتحسين الإيرادات الضريبية.
- المساعدة في بناء الأساس النظري للبحث , من خلال التعرف على المفاهيم والمبادئ المرتبطة بالرقمنة الجبائية والإيرادات الضريبية
- التعرف على الوسائل والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات واختيار الأنسب منها لتطبيقها في البحث العلمي.
- إكمال الجهود المعرفية السابقة في دراسة المتغيرات المتعلقة بالرقمنة الجبائية والإسهام في إثراء المكتبة المعرفية وتقديم حلول ناجعة للتحديات التي تواجه الهيئة العامة للضرائب.
- الإطلاع على أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسات السابقة والإستفادة منها في صياغة الاستنتاجات والتوصيات التي تعزز البحث العلمي

موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة

- يمثل البحث تكملة للجهود التي قام بها الباحثون السابقون من خلال التركيز على تطبيق الرقمنة الجبائية وربطها مباشرة بتحسين الإيرادات الضريبية داخل الهيئة العامة للضرائب.
 - يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من خلال التركيز المباشر على الرقمنة الجبائية بوصفها مدخلا ً مهما ً لتحسين كفاءة الإيراد الضريبي , إذ يحاول البحث الاستفادة من الانظمة الرقمية في معالجة المشاكل في الهيئة العامة للضرائب وتحقيق زيادة في الإيرادات الضريبية.
 - يهدف البحث الحالي الى تقديم توجهاً بحثية جديدة يمكن ان تساهم في تطوير الاداء المؤسسي داخل الهيئة العامة للضرائب من خلال طرح آلية رقمية عملية تتناسب البيئة العراقية وبالتالي تحسين الامتثال والشفافية وتقليل الاخطاء البشرية.
 - يسعى البحث الحالي الى تعزيز الكفاءة التشغيلية للهيئة العامة للضرائب من خلال تصميم نظام الكتروني متكامل قابل للتطبيق ويمثل تصوراً مستقبلياً للجباية الرقمية ويعمل على رقمنة اجراءات التحاسب الإيراد وبالتالي الحد من التعقيد الاداري.
- المبحث الثاني: الجانب النظري -الاطار المفاهيمي والمعرفي للرقمنة الجبائية والإيرادات الضريبية**

أولاً: مفهوم وتعريف الرقمنة الجبائية: -الرقمنة الجبائية هي دورة العمل للتغيير المحفز تقنياً في الصناعات والمؤسسات والأسواق والفروع، حيث قدمت عمليات إنتاجية جديدة، فضلاً عن الكثير من الظواهر المعروفة اليوم بالإنترنت الصناعي واتصال الآلة . وحفزت رقمنة الأعمال نماذج جديدة ، فضلاً عن الخدمات الجديدة للحكومة الإلكترونية، والدفع الإلكتروني، وأتمتة المكاتب، واستخدام تقنيات مثل الهواتف الذكية وتطبيقات الويب وخدمات الحوسبة والتعريف الإلكتروني وسلسلة الكتل والعقود الذكية ، وذلك الأعمال باستخدام البيانات الضخمة (khan, 2017:49) .

لقد وردت العديد من التعاريف للرقمنة الجبائية وكما موضحة في الجدول الآتي:

جدول (١) تعاريف الرقمنة الجبائية

ت	المصدر	التعريف
1	(Chukwuani& Egiyi,2020:445)	"هي حلول تقنية للبيانات والمعلومات ، تعمل تلقائياً من خلال برمجة الآليات الإلكترونية للقيام بالمهام الكثيرة والمتكررة بدقة عالية ودون أخطاء وباقل التكاليف الممكنة".
2	(سليمان و قارة ، ٢٠٢٣ : ٣٦٤)	"هي تقنية حكومية حديثة تم استحداثها لتحقيق احتياج كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، فهي تهدف الى تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي وجعل اجراءات تنفيذ مهام الادارة الجبائية من طرف اعوان الادارة سهلة واكثر فعالية ومن ناحية اخرى تقديم خدمات للمكلفين بالضريبة ذات جودة عالية وتتوافق مع احتياجاتهم"
3	(الحسين وعبد المالك ، ٢٠٢٣ : ٤)	"تبني تكنولوجيا الاعلام والاتصال في النظام الضريبي ، وتحويل البيانات الى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسوب الآلي ، من خلال تحديث هذا النظام في صور اقرار الوثائق والعقود الالكترونية ، ونظام المراجعة الالكترونية"
4	(محمود ، ٢٠٢٤ : ١٥٤)	"هو احلال النظم الآلية بدل من العمل البشري التقليدي حيث يعد نظاما تقنياً يركز على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في الاستقادة من الكفاءات الاساسية الحالية داخل المنظمة وتطويرها لتسهيل وتبسيط التعامل مع كافة الاطراف ذات الصلة".

الجدول :اعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر الواردة فيه.

في ضوء ما تقدم من عرض للتعاريف بحسب وجهات نظر الباحثين والمتخصصين يرى **الباحثان** أنها " عملية توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في جميع مراحل الادارة الضريبية ، بدءاً من تسجيل المكلفين وتقديم الاقرارات ، وصولاً الى التحصيل والمراقبة ، بهدف تعزيز الشفافية ، وتبسيط الاجراءات ، وتحسين كفاءة الایراد ، بما يسهم في توسيع القاعدة الضريبية وتقليص التهرب الضريبي."

ثانياً: خصائص الرقمنة الجبائية

تُعد الرقمنة الجبائية من بين الركائز الأساسية للتحول الرقمي في الإدارة الضريبية، إذ لا تقتصر على تحديث الأدوات التقنية فحسب، بل تشمل إعادة بناء أنموذج العمل الضريبي بشكل شامل وتتمثل خصائص الرقمنة الجبائية بما يلي:-

١. سهولة الاسترجاع والاستخدام : تتيح الرقمنة الجبائية امكانية استرجاع البيانات والمستندات بشكل عالي وسريع مقارنة بالطرق التقليدية , إذ بالامكان الوصول الى الوثائق المخزنة إلكترونياً في غضون ثواني معدودة بدلاً من الانتظار لعدة دقائق مثل النظام الورقي.

٢. سهولة الحفظ والتخزين : تعتبر الوسائط الرقمية أكثر أمان وأقل عرضة للتلف مقارنة مع الوثائق الورقية وتسمح بتخزين كميات ضخمة من الملفات في مساحة صغيرة مثل القرص المدمج او السحابة الالكترونية .(قوادي , ٢٠٢٢ : ٢٣٧)

٣. ادارة بلا ورق : تعتمد الرقمنة الجبائية على الارشيف والمذكرات الالكترونية والبريد بالاضافة الى التوقيع الرقمي , مما يقلل بشكل عالي من الاعتماد على الورق ويعزز من سرعة انجاز المعاملات(الرماح والشرع, ٢٠٢٣ : ٢١).

٤. عدم التقيد بالزمان والمكان : يعمل النظام الالكتروني على مدار الساعة وبالتالي يمكن المكلفين من الحصول على الخدمات الضريبية في أي وقت ومن أي مكان عبر الانترنت , وبالتالي الرفع من جودة الخدمة وتخفيف الاعباء الادارية . (عمران , ٢٠٢١ : ٨-٩)

٥. الرقابة المباشرة والشفافة : تمكن الرقمنة الجبائية من مراقبة الفروع ومواقع العمل بشكل دقيق من خلال الشاشات والكاميرات الرقمية والذي يعزز من الشفافية ويحد من التأخير والممارسات غير النزيهة والتي يمكن ان ترافق التقارير الورقية.(لوزري ومحمد , ٢٠٢٢ : ١٠)

٦. السرية والخصوصية : توفر الأنظمة الرقمية حماية عالية للبيانات الضريبية عبر برامج متطورة تمنع الاختراق وتحد من الوصول غير المصرح فيه , مع الحفاظ على الشفافية في العمل الجبائي.(لوزري ومحمد , ٢٠٢٢ : ١٠-١١)

٧. المرونة العالية : تمتاز الادارة الجبائية الرقمية بالقدرة على التفاعل السريع مع الأحداث والمتغيرات وتجاوز قيود المكان والزمان , مما يمكن الادارة من تقديم خدمات متنوعة لم تكن ممكنة في الادارة التقليدية الورقية.(لوزري ومحمد , ٢٠٢٢ : ١٠)

ثالثاً: دوافع التحول نحو الرقمنة الجبائية

تفرض التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على العراق ضرورة تبني الرقمنة كمسار استراتيجي لإصلاح الإدارة الضريبية .وتتمثل أبرز الدوافع في الآتي:

١. **الضغوطات المالية وارتفاع التكاليف التشغيلية** : منذ انخفاض أسعار النفط في عام 2014 ، واجهت المالية العامة في العراق ضغوطات حادة نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية، مما دفع الحكومة إلى تقليص نفقاتها والبحث عن بدائل تعزز كفاءة الإنفاق العام .وتعد الرقمنة أداة فعالة لترشيد التكاليف وتحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال خفض الاعتماد على الإجراءات الورقية واليدوية. (OECD, 2020:15)

٢. **توجهات الحكومة نحو الإصلاح والتحول الرقمي** : في إطار خطط الحكومة العراقية لتحديث البنية الإدارية، تم إطلاق برامج للتحول الرقمي ضمن رؤية أوسع للإصلاح الإداري والمالي، بما في ذلك اعتماد تقنيات الدفع الإلكتروني منذ عام 2017 عبر المنظومة المصرفية الوطنية .(وزارة المالية العراقية , ٢٠١٨ : ١٠)

٣. **توتر العلاقة بين الادارة الجبائية والمكلفين بالضريبة**: الشيء المؤدي الى زيادة التوتر بين المكلفين بالضريبة والادارة الجبائية هو أن الادارة الضريبية تعتبر في نظرها ان المكلف بالضريبة يمارس مخالفات جبائية ويلجأ للتهرب والغش الضريبي في حين ان المكلف بالضريبة يعتقد ان الادارة الضريبية تعيق مصالحه(الرماح والشرع, ٢٠٢٣ : ٢٦) .وبالتالي تدهور تقدم مؤسسته بسبب الاجراءات الجبائية من خلال البيروقراطية التي ينحصر عليها الوقوع في الازعاج , تسديد غرامات التأخير , لذلك استوجب على الادارة الضريبية تسهيل التواصل الجيد مع المكلفين بالضريبة لإرساء الثقة والشفافية والسرعة في الخدمات من خلال خلق فضاء رقمي فعال.(ابدير , ٢٠٢٢ : ٢٣)

٤. **ضعف الإيراد الضريبي:** تتأثر الإيرادات الضريبية بحجم الوعاء الضريبي وبمستوى كفاءة الإدارة الضريبية، إذ قد ينشأ ضعف في الإيراد نتيجة قصور الرقابة الضريبية وعدم فاعلية مكافحة الغش الضريبي، فضلاً عن أن سوء استغلال الموارد البشرية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإيرادات. (بوكاز وآخرون، ٢٠٢٤: ٥٥)

٥. **ارتفاع تكلفة الامتثال الضريبي:** يمثل الوفاء بالالتزامات الضريبية عبئاً مالياً على المكلفين بالضريبة، إذ تضطر المؤسسات إلى تخصيص موارد بشرية لإنجازها، فضلاً عن التنقل المتكرر إلى الإدارة الضريبية، واللجوء إلى الاستشارات الضريبية المتخصصة لتفادي الوقوع في أخطاء تتعلق بالتصريحات أو المعاملات ذات الأثر الضريبي، وما يترتب عليها من غرامات وعقوبات. وعليه، كلما ازدادت درجة تعقيد الإجراءات الإدارية الضريبية، ارتفعت تكاليف الامتثال الضريبي، الأمر الذي يدفع بعض المكلفين إلى اللجوء نحو التهرب الضريبي. (إيدر، ٢٠٢٢: ٢٥-٢٦)

رابعا: التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة الجبائية

تعدّ الرقمنة الجبائية أداة حديثة لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية، لكنها تواجه تحديات متعددة تشمل الجوانب التقنية والقانونية والبشرية، خاصة في الدول النامية، مما يؤثر على تحقيق أهدافها الإصلاحية ولعل أبرز التحديات التي تواجه الرقمنة الجبائية كما يلي - :

١. عدم توافق البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مما يستدعي الأمر تطوير الخدمات التقنية وتوفيرها في جميع جوانب الإدارة الضريبية، فضلاً عن إنشاء وتطوير شبكة رقمية متكاملة لخدمات الإنترنت مع التركيز على تقليل تكاليف استخدامها.

٢. غياب منظومة متكاملة تشريعية للإدارة الضريبية الإلكترونية: لضمان نجاح وفعالية تطبيق الإدارة الضريبية الإلكترونية، فمن الضروري إعادة النظر في التشريعات الحالية وتبني إطار قانوني جديد يتوافق مع طبيعة العمل الرقمي ويعترف بكافة المعاملات التي تتم إلكترونياً.

٣. عدم توافر القيادات المؤهلة، والقادرة على قيادة التحول الرقمي.

٤. قلة المهارات والكفاءات المتخصصة على مستوى الإدارة الضريبية أو سوق العمل.

٥. عدم إلمام موظفي الإدارة الضريبية بتقنيات الاعلام الالي وتكنولوجيا الاتصال، لقلة البرامج التدريبية المتخصصة.

٦. ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الالي، وندرة تقديم الحوافز للعاملين للتوجيه نحو النمط الرقمي.

٧. ضعف الوعي الثقافي لتكنولوجيا المعلومات داخل الإدارة الضريبية، مما يؤدي إلى مقاومة التغيير.

٨. غياب ثقافة المعلوماتية لدى غالبية المكلفين بالضريبة.

٩. قلة الموارد المالية المخصصة لتنمية البيئة التحتية اللازمة لتطبيق المشروع الرقمي، خاصة في إنشاء شبكات وربط المواقع وتطوير الاجهزة.

١٠. التكلفة العالية للبرمجيات الخاصة بمعالجة البيانات المختلفة لغرض الحصول على نتائج تساعد في اتخاذ القرارات (بن الشيخ، ٢٠٢٣: ٨-١٠)، (قناص وآخرون، ٢٠٢١: ٩١٥)، (بو عكاز وآخرون، ٢٠٢٤: ٥٣)، (Kirbac, 2021: 115) (العنبي، والشرع، ٢٠١٦: ١١)

خامسا: مفهوم وتعريف الإيرادات الضريبية

اتسع مفهوم الإيرادات الضريبية مع تطور المنظمات، وتضاعف أنواعها مع زيادة الوظائف الحكومية ومشاركتها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فهي أداة لتوزيع النفقات العامة على وفق مبادئ العدالة والمساواة (القاضي، ٢٠١٤: ٢٧) إذ كانت الإيرادات في ظل الفكر المالي التقليدي تُسهم في تغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظائفها الأساسية والتي تتمثل بالأمن

والدفاع والصحة والتعليم , وبعد تطور وتوسع مهام الدولة فإن الحصيلة العامة أصبحت في الوقت الحالي ترمي الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.(عبود , ٢٠٢١: ٢٨٩)

وهناك عدة تعاريف تناولت الإيرادات الضريبية ولعدد من الباحثين من وجهات نظر مختلفة , سيتم عرض البعض منها من الاقدم الى الاحدث وكما مبين في الجدول أدناه:

جدول (٢) تعاريف الإيرادات الضريبية

ت	المصدر	التعريف
1	(دليله ومريمي, ٢٠٢١: ٢٥٢)	“هي المرحلة الأخيرة عند دخول العائد الضريبي إلى خزينة الدولة وفق الأصول والقواعد المقررة قانونياً حيث يترك للدوائر أمر اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية لجمع إيرادات الضرائب”.
2	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,2021:15)	“تشمل كافة الأنشطة التي تقوم بها سلطة الإيراد من تسجيل دافعي الضرائب وتقييم التزاماتهم الضريبية، إلى إصدار الفواتير، واستحصل المدفوعات، وإنفاذ القانون لضمان سداد المستحقات بدقة وفي الوقت المناسب”.
3	(رابح , ٢٠٢٢: ٧٤٩)	“مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار”
4	(Sapuatiri,2023:85)	هي الاموال التي تحصل عليها الدولة عن طريق الضرائب والرسوم ونتائج ادارة الموارد البشرية والموارد الطبيعية الاقليمية.
5	(الرماحي , ٢٠٢٣: ٤٩)	ان الإيرادات الضريبية هي مجموعة من الاجراءات لنقل دين الضريبة المستحق من ذمة المكلفين سواء كانوا اشخاص طبيعيين، او معنويين (شركات) إلى الخزينة العامة للدولة وفقاً للقواعد القانونية المطبقة ، وفي هذه المرحلة تصبح العلاقة مباشرة بين الإدارة الضريبية والمكلف بدفع الضريبة.

الجدول :من اعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر المذكورة في الجدول

وبناءً على ما تقدم، يرى الباحثان ان الإيرادات الضريبية: هي مجموعة من الاجراءات والعمليات القانونية والتنظيمية والتي تضطلع بها الادارة الضريبية , وتهدف الى نقل الالتزام الضريبي من ذمة المكلفين الى خزينة الدولة العامة , وذلك من خلال مراحل تشمل تسجيل المكلفين وتقدير الضريبة واصدار المطالبات وجمع المدفوعات , مع اتخاذ تدابير قانونية لضمان الامتثال في الوقت المناسب وبما يحقق كفاءة الجباية واستدامة الإيرادات العامة للدولة .

سادساً: أهمية الإيرادات الضريبية

تظهر أهمية الإيرادات الضريبية , باعتبارها تمثل اهم عنصر في الموازنة العامة للدولة ,من خلال الآتي:-

١. تمثل الإيرادات الضريبية مورداً هاماً لتمويل الاتفاق العام , وإدارة الاقتصاد والتنمية الاجتماعية ,فهو الجزء الأكثر أهمية واستقراراً من بين المصادر الأخرى.(حسن , ٢٠٢٣: ٣٩٠)
٢. تعد من احسن الطرق لإعادة توزيع الدخل , اذ تسهم في تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع (Kreinini,2010:102) .
٣. تعتبر وسيلة مؤثرة بيد الدولة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية , وبذلك تستطيع الدولة تحقيق اهدافها من خلال حصر المكلفين والتوصل الى الحصيلة الضريبية.(شكور , ٢٠٢٢ : ٣٨٥)

سابعاً: اهداف الإيرادات الضريبية

يمكن ان نوجز أهم اهداف الإيرادات الضريبية بالآتي:(مسكية وتنينة,٢٠١٥: ١٥)

١. المحافظة على الاقتصاد الوطني من خلال التمويل المتواصل لموازنة الدولة.
٢. ان التحصيل السنوي للضريبة يعتبر من أهم الإيرادات التي تسعى الدولة لتحقيقها لتساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة للدولة.
٣. منع التهرب الضريبي للمكلفين من خلال تطبيق العقوبات التي تقرها الدولة.(وكواك ,٢٠١٢:٧٦)

٤. تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية بزيادة الادخار من خلال التقليل من الاستهلاك غير الضروري عن طريق فرض ضرائب مرتفعة وتحصيل هذه الضرائب بأفضل الطرق والوسائل , وتستخدم هذه الحالة في تشجيع الاستثمار عن طريق منح التخفيضات والاعفاءات.(محززي , ٢٠٠٨: ٢٠١)

٥. تساهم عملية الايراد الضريبي في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع لفائدة الطبقات الفقيرة ذوي الدخل المحدود.

ثامناً ً :طرائق تحصيل الايرادات الضريبية

ان الايرادات الضريبية هي عملية تقوم بها الادارة الضريبية من حيث جمع الاموال المستحقة من المكلفين وفق التشريعات المالية , وتختلف طرق التحصيل بحسب طبيعة الضريبة والمكلفين , هناك اكثر من طريقة متبعة في جباية الضريبة وتحصيلها وندرج ادناه أهم هذه الطرق:

اولاً ً : الطريقة المباشرة : تتولى الدولة وفقاً لهذا الاسلوب تحصيل الايرادات الضريبية بشكل مباشر من المكلفين من خلال الكوادر الوظيفية , وهو النهج الذي يعتمد في اغلب دول العالم , وبما فيهم العراق والدول العربية , ويتضمن هذا الاسلوب عدة آليات وطرق من ابرزها :

١. **طريقة الجباية من المنبع :** وتعني ان يتولى طرف آخر ثالث دفع الضريبة الى الادارة الضريبية نيابة عن المكلف , وتعد ضريبة الاجور والرواتب من اهم الامثلة على هذا النوع من التحصيل عند المنبع , حيث يقوم (صاحب العمل) جهة خاصة أم عامة باقتطاع الضريبة وتوريدها الى الجهات الضريبية المختصة وفق القانون والتعليمات النافذة.(الحريري واخرون , ٢٠١٨ : ٢١٠) , وفي ذات السياق تعتمد المملكة المتحدة نظام الاقتطاع من المنبع لتحصيل ايرادات ضرائب الدخل , حيث يلتزم اصحاب العمل بدفع الضريبة عن كل عملية صرف من خلال نظام (الدفع عند الكسب) . (Hallsworth, 2017: 11)

٢. **الايرادات المنظمة :** يعتمد هذا الاسلوب على جداول تم اعدادها مسبقاً من قبل الادارة المالية , وتعرف بجداول التحقق , وتعتبر هذه الجداول بمثابة قوائم مفصلة تحتوي على اسماء المكلفين , ومواقع النشاط الخاضعة للضريبة , فضلاً عن نوع الضريبة المستحقة ومقدارها , و المستندات الرسمية التي تفرض الضريبة بموجبها.(عبد الحكيم , ٢٠١٣ : ٢٣)

٣. **الايرادات الطوعية:** يعتمد هذا النوع من الايرادات على قيام المكلف بتسديد الضريبة المستحقة عليه بشكل مباشر الى الدوائر الضريبية , من دون الحاجة الى صدور جداول من قبل الادارة الضريبية , ويعتبر هذا الاسلوب شائعاً في بعض الانظمة الضريبية , كمثال ضريبة القيمة المضافة في فرنسا , حيث يلتزم المكلف بدفع الضريبة الى الخزينة العامة بشكل مستمر ودوري كل ثلاثة اشهر , ونفس الحال في الاردن بالنسبة لضريبة المبيعات .

٤. **أسلوب الأقساط المقدمة:** نظراً للصعوبات التي قد تواجه السلطة المالية في تقدير الضريبة بدقة، تلجأ الإدارة الضريبية إلى مطالبة المكلفين، بموجب هذا الأسلوب، بدفع الضريبة على شكل أقساط دورية خلال سنة تحقق الدخل، استناداً إلى إقرار يقدمه المكلف عن دخله المتوقع، أو حسب قيمة الضريبة المستحقة عن السنة السابقة التي تم محاسبتها ضريبياً . ويتم إجراء التسوية النهائية بعد ربط الضريبة، حيث يُسترد المكلف أي مبلغ فائض أو يُدفع الفرق إذا كان المبلغ المدفوع أقل من الضريبة المستحقة . (طاقة والعزاوي , ٢٠١٠ : ١١٣) , ويتميز هذا الأسلوب بأنه يتناسب مع القدرة التكليفية للمكلف، ويخفف العبء الضريبي عليه، كما يمنع تراكم الضرائب المستحقة إلى نهاية السنة، خاصة في حالة وجود تسويات سابقة أو مخالفات من سنوات سابقة، ويضمن توفير إيرادات مستمرة للخزينة العامة بما يتوافق مع احتياجات الدولة المالية.(الفريجات , ٢٠٠٧ : ٤٢)

ثانياً ً : الطريقة غير المباشرة : تتضمن هذه الطريقة قيام الإدارة الضريبية بالتعاقد مع جهات متخصصة غير رسمية لتولي مسؤولية تحصيل الإيرادات الضريبية من المكلفين نيابة عن السلطة المالية، مقابل مبالغ محددة أو نسب مئوية تُدفع لهذه الجهات. (جواد , ٢٠٢٠ : ٤٦)

تاسعاً : أثر الرقمنة الجبائية على الإيرادات الضريبية

بدأت الدولة مؤخراً منذ ان طبقت برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 2016 بتقديم بعض الخدمات الالكترونية ومازالت محدودة بالنسبة للبنى التحتية للأنترنت وخاصة الهيئة العامة للضرائب ومدي ارتباط مصادر البيانات المختلفة التي من خلالها يمكن الدخول الى الافراد والشركات او ما يسمى بالطرف الثالث وهذا ما ادى الى انخفاض الإيرادات الضريبية الناتج عنها التهرب الضريبي وزيادة عجز الموازنة العامة وتزايد الدين العام مما يعني الحاجة الي علاج جذري للمشكلة بالاستعانة بمزايا الثورة الرقمية والتي مازلنا متأخرين للعمل بها . وحيث تساهم رقمنة النظم الضريبية في تحصيل حقوق الدولة والاستغلال الامثل للمخصصات المالية مما يساعد في تعظيم الموارد العامة وحسن إدارتها ورفع كفاءة الاداء المالي لذا فان الرقمنة الضريبية لها الاثر الكبير في النظم الضريبية حيث تعمل على :

١. زيادة الإيرادات الضريبية.

٢. تبسيط وتوحيد الاجراءات الضريبية.

٣. حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة.

٤. تحقيق العدالة الضريبية. (ابو عميرة , ٢٠٢٣ : ٨٧)

عاشراً : عرض تجارب الدول العربية والاجنبية في استخدام الرقمنة الجبائية في تحصيل الإيرادات الكترونياً:

١. نظام الرقمنة الجبائي الإلكتروني في مصر

لقد اصدرت جمهورية مصر العربية العديد من التشريعات الضريبية التي تنظم تحصيل الإيرادات الضريبية إلكترونياً بدأت بقانون الضرائب رقم (91) الصادر سنة ، 2005 وقانون القيمة المضافة رقم (67) الصادر سنة ، 2016 وقانون الاجراءات الضريبية الموحدة رقم (206) لسنة ، 2020 والقرار رقم (188) لسنة 2020 بشأن إصدار الفواتير الضريبية الالكترونية، والقرار رقم (282) لسنة 2021 بالتحويل الرقمي في هيئة الضرائب، وقرار وزير المالية رقم (125) لسنة 2021 والخاص بتعديل المادة (38) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (206) لسنة 2020 وينص التعديل على عدم رد أو خصم ضريبة القيمة المضافة الفواتير الورقية.

وقرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم (1602) لسنة 2021 ؛ حيث تنص المادة (2) منه على ان الوحدات الادارية والمحلية والهيئات الخدمية والاقتصادية العامة والاشخاص المعنويين وشركات القطاع العام والشركات التابعة لقطاع الاعمال العام ، والشركات التي تكون الدولة مساهمة فيها بنسبة (50%) بداية من تاريخ 2021/10/1 بحظر التعاقد مع المقاولين والموردين ومقدمي الخدمات بمختلف أنواعها إذا لم يكن المتعاقد مسجلاً ضمن منظومة الفاتورة الالكترونية بهيئة الضرائب . بذلك وضعت القواعد للإدارة الضريبية عن طريق بوابة إلكترونية يتم تحصيل الإيراد الضريبي عن طريقها وحقت العديد من الميزات في التيسير على المكلفين بتقديم القرارات الضريبية الالكترونية مما خفف العبء ، وأتاح لهم القدرة للدخول على النظام الالكتروني لتسجيل الضريبة في أي زمان و من أي مكان واتاحة مساحة خاصة للمكلف، بعبء الضريبة لتخزين التعاملات الخاصة من مشتريات أو مبيعات، واتاحة العديد من الانظمة الالكترونية للتسجيل عن طريق الهواتف الذكية <https://eservice.incometax.gov.eg/etax>

٢. نظام الرقمنة الجبائي الإلكتروني في الولايات المتحدة الامريكية :

في الولايات المتحدة الأمريكية تتوفر إمكانية تقديم الاقرارات الضريبية الالكترونية للجمهور منذ عام 1986 وبحلول الالفية الجديدة، تبين ان الایداع الالكتروني للإقرارات الضريبية قد ترسخ في وكالات الدولة والوكالات الفيدرالية ، وفي عام 2005 ساعدت الایداعات الضريبية الالكترونية الفردية البالغة 68) ، (4مليون دولار دفع معدل الاستخدام فوق عتبة 50) ، (% كما بدأت هيئة الضرائب تحديث نظام الإيداع الالكتروني القديم عام 2004 ومددت الموعد النهائي حتى عام 2012 ولقد تمكنت بالفعل بفضل الجهود التي قامت بها إلى الوصول لنسبة (80 %) في عام 2012 ولقد حقق العديد من المزايا من أهمها :

- عدم إرسال الاقرارات الورقية بالبريد.
- استرداد الأموال بشكل أسرع.
- دقة أكبر في الاقرارات الضريبية.
- تأكيد إيصال الایداع الالكتروني.
- يقلل بشكل كبير من التكاليف وتقليل العبء على دافعي الضرائب.

في عام 2004 أرسل (45 %) من دافعي الضرائب بياناتهم عبر الكمبيوتر ، فأصبحت أمريكا مثلاً للحكومة الالكترونية الناجحة حيث إنها تسمح لهم بالاتصال من خلال البريد الالكتروني والهاتف، و تتم جميع العمليات عن طريق الهاتف المحمول باستخدام برنامج يتم تحميله (Kog,2019:80).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي -رقمنة النظام الجبائي ومساهمته في الایرادات الضريبية

اولاً : النظام الضريبي التقليدي لتحاسب مكلفي ضريبة الدخل ونقاط ضعفه:

ان نظام التحاسب الضريبي التقليدي لم يستطع مواكبة التطورات الكبيرة في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وظهرت عيوب مرتبطة بالنظام اليدوي ومنها طول الدورة المستندية وكثرة المراحل الورقية التي تمر بها المعاملة الضريبية، مما يؤدي إلى تأخير إنجاز التحاسب، خصوصاً عند انتقال الملف بين وحدات الحسابات والتدقيق واللجان. كذلك غياب الترابط بين الأقسام الضريبية داخل الهيئة، مما يتسبب أحياناً في تكرار التحاسب أو فقدان بعض البيانات عند انتقال المكلف بين الأقسام أو الفروع. والاعتماد المفرط على العامل البشري في إجراء الحسابات وتقدير الأرباح، الأمر الذي يجعل العملية عرضة للأخطاء التقديرية أو الحسابية. وببطء تدقيق المستندات المؤيدة كالفواتير وكشوفات المصاريف والرواتب نتيجة عدم وجود قاعدة بيانات مركزية تربط المعلومات المالية للمكلفين .

ثانياً : حالات عملية يدوية

- الحالة الاولى (قسم كبار مكلفي الدخل):

البيان	التفاصيل
اسم الشركة	شركة د لتجارة المواد الكهربائية
نوع النشاط	استيراد وتوزيع
نوع المكلف	كبار مكلفي الدخل
السنة المالية	٢٠٢٤
تاريخ تقديم البيانات	٢٠٢٥/٥/٢٢
الایراد الاجمالي المصرح به	١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠
قيمة المشتريات المستوردة المثبتة في الحسابات	١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المصروفات المقبولة	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الربح الخاضع للضريبة	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠

خطوات التحاسب اليدوي:

- الخطوة ١: توريد البيانات المالية يقوم المخمن بكتابة هامش يطلب فيه توريد البيانات المالية، ويقدم المكلف البيانات للقسم المختص. بعد الاستلام، تُوثق البيانات في حاسبة القسم وأرشفتها.
 - الخطوة ٢: إعداد مذكرة التخمين: المخمن يعد مذكرة تخمين بناءً على البيانات المالية.
- ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ × ١٥% = ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ د ع قيمة الضريبة المستحقة
- بعد احتساب الضريبة البالغة (١٥%) من الدخل الصافي، يتم تدقيق مذكرة التخمين من شعبة التدقيق باللون الاحمر ومن ثم يتم تحصيل الموافقات الادارية اللازمة وبعدها يتم اعداد قائمة تسديد

قائمة تسديد							
الاسم الثلاثي							
رقم المكلف 0044556 :							
رقم البطاقة 2200 :							
الملاحظات	تسلسل كشف اليومية	السنة	نوع الضريبة	المبلغ			
				سابق		حالي	
				د	ف	د	ف
		2025	دخل			30,000,000	
			أمانات مدارس			1000	
			رسم طابع			1000	
			رسم خدمة			5000	
الموظف المختص				رقم الوصل 22335			
تاريخه 2025 / /				المجموع : ٣٠,٠٠٧,٠٠٠ د			

شكل رقم (٢) قائمة تسديد شركة د

الشكل : من اعداد الباحثان بالاستناد الى بيانات قسم كبار مكلفي الدخل في الهيئة العامة للضرائب

الحالة الثانية : قسم الاستقطاع المباشر مركز ق للتجميل

- تأسس مركز التجميل في سنة ٢٠١٨
- حقق المركز ايراداً خاضع لضريبة الاستقطاع المباشر بمبلغ (5,400,000) دينار لسنة 2024
- قام المركز بتقديم حساباته للسنة المالية 2024 بتاريخ 17/3/2025
- يبلغ راتب مدير الشركة المفوض حسب جداول الضمان الاجتماعي (4,800,000) مليون دينار عراقي لسنة 2024 سنوياً.

يملك المركز 4 عمال وتم تزويد قسم الاستقطاع المباشر بجدول يتضمن الضمان الاجتماعي للعمال وفق التفاصيل المدرجة ادناه

جدول (٣) بيانات العمال

العامل	الراتب الشهري	الراتب السنوي	الحالة الاجتماعية	عدد الاطفال	الضمان الاجتماعي الشهري 17%
1	500,000	6,000,000	اعزب	-	85,000
2	500,000	6,000,000	متزوج	2	85,000
3	500,000	6,000,000	متزوج	3	85,000
4	500,000	6,000,000	ارمل	1	85,000

الجدول : من اعداد الباحثان

أولاً حساب ضريبة المدير المفوض

يجب التوصل الى الفرق بين المبلغ الذي صرحت به جداول الضمان الاجتماعي وبين مبلغ الضوابط السنوية ومن ثم تضرب بنسبة 12% لغرض الوصول الى مبلغ الضريبة الصحيح.

وكما موضح ادناه

معادلة الاحتساب : الراتب بموجب الضوابط السنوية - الراتب حسب الضمان الاجتماعي = المبلغ الخاضع للضريبة
المبلغ الخاضع للضريبة $\times$ نسبة الضريبة ١٢٪ = الضريبة المستحقة وبالتالي

$$٦٠٠,٠٠٠ = ٤,٨٠٠,٠٠٠ - ٥,٤٠٠,٠٠٠$$

$$٦٠٠,٠٠٠ \times ١٢\% = ٧٢,٠٠٠ \text{ د ع}$$

ثانياً : يتم احتساب ضريبة ممارسة الانشطة وهي كالتالي

$$270,000 = 5\% \times 5,400,000 \text{ ديناراً وهي مبلغ الضريبة حسب الضوابط السنوية}$$

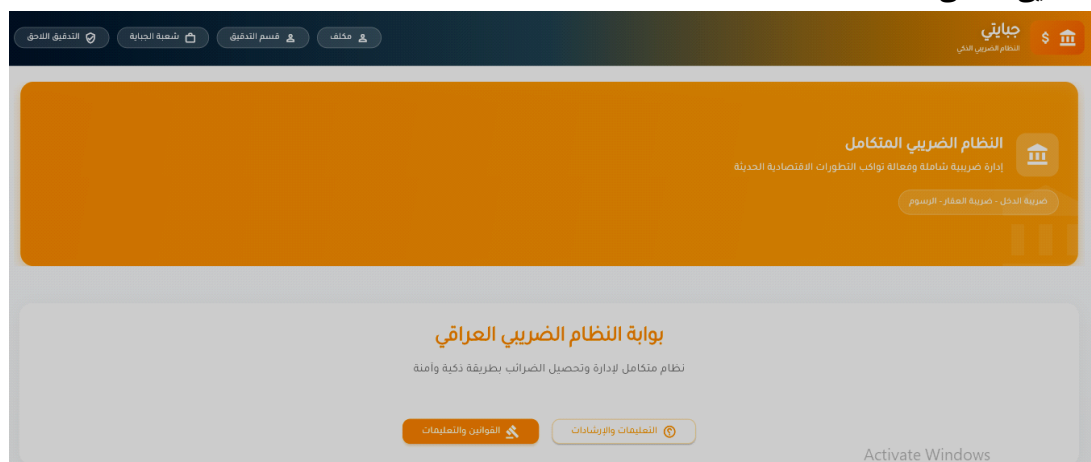
ثالثاً حساب ضريبة العاملين :- في هذه الخطوة يقوم المخزن بتوحيد الاحتساب للعاملين في استمارة تدعى جدول استقطاع ضريبة الدخل لغرض توحيد مبلغ الاستحقاق الكلي عن العاملين ومن بعدها يتم اختيار مبلغ الضريبة الأعلى بين ما يمارسه المكلف وبين قوائم الضمان الاجتماعية وكالتالي:

جدول (٤) الاحتساب اليدوي

العامل	اجمالي دخله	المبالغ المنزلة (سماعات وضمان 5%)	دخله الخاضع للضريبة	الضريبة
1	6,000,000	2,800,000	3,200,000	400,000
2	6,000,000	5,200,000	800,000	50,000
3	6,000,000	5,400,000	600,000	30,000
4	6,000,000	3,700,000	2,300,000	265,000
المجموع	24,000,000	17,100,000	6,900,000	745,000

الجدول : من اعداد الباحثان

ثالثاً : الية عمل برنامج الرقمنة الجبائية المقترح : تُعد واجهة المستخدم الرئيسية نقطة الانطلاق الأساسية للتعامل مع النظام الإلكتروني المقترح وتتضمن هذه الواجهة في أعلاها حقول الوصول الخاصة بكل من المكلف، وقسم التدقيق، وشعبة الجبائية، إضافة إلى التدقيق اللاحق،

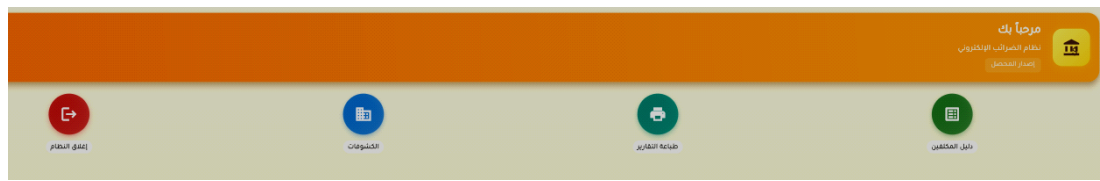


شكل رقم (٣) واجهة المستخدم للبرنامج

عند الضغط على أيقونة المكلف الموجودة في اعلى الواجهة الرئيسية تفتح النافذة التالية:



شكل رقم (٤) إنشاء حساب جديد



شكل رقم (٥) لوحة التحكم

تُظهر لوحة التحكم الخاصة بالمكلف مجموعة من الخيارات الرئيسية التي تمكنه من إدارة إجراءاته الضريبية ضمن النظام الإلكتروني المقترح، إذ تتضمن الوصول إلى دليل المكلفين، وطباعة التقارير، والاطلاع على الكشوفات، فضلاً عن خيار إغلاق النظام. وتُعد هذه اللوحة واجهة تنظيمية تتيح للمكلف متابعة معاملاته الضريبية بعد إتمام مراحل التحاسب والدفع، بما يعزز وضوح الإجراءات ويسهل التعامل مع النظام دون تعقيد. عند الدخول الى قسم كبار المكلفين تظهر النافذة أدناه:



شكل رقم (٦) واجهة قسم كبار مكلفي الدخل

تُظهر واجهة قسم كبار مكلفي الدخل الأدوات الرئيسية الخاصة بإدارة معاملات هذا القسم، إذ تتضمن خيارات إدراج بيانات شركة جديدة، والانتقال إلى واجهة الجباية والصندوق، فضلاً عن إمكانية تصفية البيانات والبحث عن شركة محددة تمت إضافتها مسبقاً. عند الضغط على زر إدراج بيانات شركة تفتح النافذة الآتية

شكل (٧) نافذة ادراج بيانات شركة جديدة (كبار مكلفي الدخل)

وسنطبق الحالة الاولى (قسم كبار مكلفي الدخل) على البرنامج:

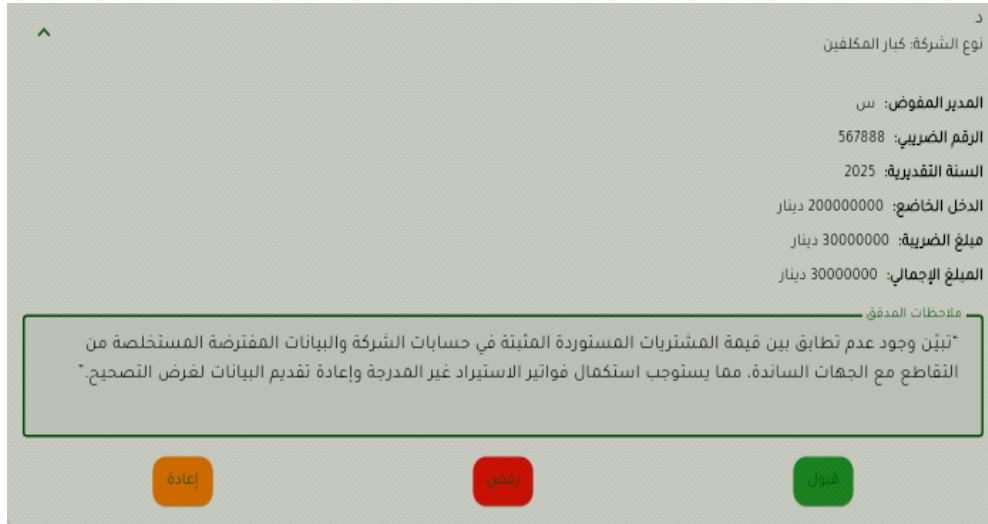
شكل رقم (٨) واجهة ادخال البيانات الخاصة بشركة د للتجارة

شكل (٩) واجهة الشركة (د) في واجهة كبار مكلفي الدخل

بعد ادراج البيانات والموافقة على الطلب من قبل الموظف الاجرائي تتحول البيانات الى قسم التدقيق وكالاتي:

شكل (١٠) واجهة الموظف الاجرائي في قسم التدقيق المتعلقة بشركة (د)

بعد إجراء عملية التدقيق الإلكتروني على بيانات التحاسب المقدمة من شركة (د) لتجارة المواد الكهربائية، وبالاستناد إلى التقاطع الافتراضي مع بيانات الجهات الساندة ذات العلاقة بعمليات الاستيراد، تبين وجود عدم تطابق جوهري بين قيمة المشتريات المستوردة المثبتة في حسابات الشركة وقيمة الاستيرادات المسجلة لدى الجهات الساندة. إذ أظهرت بيانات التقاطع أن جزءاً من فواتير الاستيراد لم يُدرج ضمن الحسابات المقدمة، مما أدى إلى تخفيض قيمة المشتريات الفعلية المصرح بها مقارنة بالقيمة الحقيقية للاستيراد.



نوع الشركة: كيار المكلفين

المدير المفوض: س

الرقم الضريبي: 567888

السنة التقديرية: 2025

الدخل الخاضع: 200000000 دينار

مبلغ الضريبة: 30000000 دينار

المبلغ الإجمالي: 300000000 دينار

ملاحظات المدقق

*تبين وجود عدم تطابق بين قيمة المشتريات المستوردة المثبتة في حسابات الشركة والبيانات المفترضة المستخلصة من التقاطع مع الجهات الساندة، مما يستوجب استكمال فواتير الاستيراد غير المدرجة وإعادة تقديم البيانات لغرض التصحيح.

إعادة رفض قبول

شكل (١١) واجهة الموظف الاجرائي في قسم التدقيق بعد رفض البيانات واعادتها



في الانتظار	د
نوع الشركة	كيار المكلفين
المدير المفوض	س
الرقم الضريبي	567888
السنة التقديرية	2025
تاريخ التقديم	2025/05/22
حالة الطلب	في الانتظار

رفض الطلب موافقة على الطلب

شكل (١٢) واجهة شعبة الجباية بعد ملاحظة المدقق ورفض المعاملة واعادتها

شكل (١٣) واجهة تأكيد عملية الدفع لشركة (د)

شكل (١٤) الايصال الخاص بشركة د

أظهرت المعالجة الإلكترونية بعد التصحيح زيادة في الربح الخاضع للضريبة بمقدار (40,000,000) دينار، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الضريبة المستحقة من (30,000,000) إلى (36,000,000) دينار. تُعزى الزيادة المتحققة في هذه الحالة إلى تصحيح الإجراء واكتمال البيانات عبر المعالجة الإلكترونية، دون أي تعديل في نسبة الضريبة أو الإطار القانوني المعتمد. فيما يخص قسم الاستقطاع المباشر، عند الضغط على قسم الاستقطاع المباشر تفتح النافذة التالية:

شكل رقم (١٥) واجهة قسم الاستقطاع المباشر

تمثل واجهة اختيار نوع ضريبة الاستقطاع المباشر نقطة انطلاق في مسار التحاسب الالكتروني المتعلق بهذا النوع من الضريبة , إذ تعتبر المرحلة التي يتم فيها تحديد الإطار القانوني والضريبي للمعاملة قبل دخولها في تفاصيل الاحتساب , ويمثل هذا الاختيار اجراء بالغة الاهمية لأنه يحدد طبيعة الضريبة المطبقة وكيفية احتسابها ومالها من التزامات مترتبة على الجهة المستقطعة , بما يوافق وينسجم مع التشريعات النافذة , في الأسلوب التقليدي اليدوي المتبع حالياً في الهيئة العامة للضرائب غالباً ما يتم تحديد ضريبة الاستقطاع المباشر بالاعتماد على الاجتهاد الشخصي للموظفين أو من خلال خبرتهم العملية الوظيفية أو يتم الرجوع الى مصادر أو سجلات لتأكيد نوع الضريبة التي يجب تطبيقها وهذا ما يفتح المجال لإختلاف المعاملة بين الحالات المتشابهة بالإضافة لاحتمالية وقوع اخطاء أو سوء تطبيق , أما في النموذج الالكتروني المقترح جرى تنظيم العملية لأختيار نوع الضريبة من خلال واجهة واحدة تتيح للمستخدمين تحديد نوع الضريبة بشكل واضح ومباشر كما مبين في الشكل اعلاه , حيث صنفّت ضرائب الاستقطاع المباشر الى) ضريبة ممارسة المهنة , ضريبة العاملين , ضريبة المدير المفوض (فضلاً عن خيار البحث عن الاستقطاع المباشر , ويساهم هذا التصنيف في توجيه عملية التحاسب ضمن مسار محدد ويقلل من التقدير الشخصي ويعزز توحيد الاجراءات ضمن الاقسام والفروع , ويلاحظ ايضا ان ادراج الرسوم الثابتة المرتبطة بكل انواع الاستقطاع ضمن النافذة نفسها , مثل (رسم الخدمة وامانات المدارس وغيرها)يعكس بشكل واضح توجه لدمج الالتزامات المالية المتعلقة بالضريبة ضمن اطار الكتروني واحد بدلاً من المعالجة بشكل منفصل مثل التحاسب اليدوي التقليدي ويهدف الى زيادة وضوح المبالغ المستحقة وتقليل احتمال إغفال بعض الرسوم أو تأجيل الاضافة لها لمراحل لاحقة , وهذا ما يشكل أحد اوجه المعالجة الالكترونية لمواطن الضعف التي تم تشخيصها في الاسلوب التقليدي اليدوي.

وسنطبق الحالة الثانية في قسم الاستقطاع المباشر :

ضريبة المدير المفوض

معلومات الشركة

اسم الشركة

ع

الرقم الضريبي

2222222222

الراتب الشهري حسب جداول الضمان

400000

دينار

معلومات الجنسية

جنسية الشركة

عراقية

جنسية المدير المفوض

عراقي

نوع الضريبة: مدير عراقي - شركة عراقية

المعلومات الإضافية

نسبة الفائدة السنوية

11%

المحافظة/الفرع

بغداد

2024/03/17

تفاصيل الحساب الضريبي

الراتب الشهري حسب الضوابط:	500.000 دينار	الراتب السنوي حسب الضوابط:	6.000.000 دينار
الراتب الشهري حسب الضمان:	400.000 دينار	الراتب السنوي حسب الضمان:	4.800.000 دينار
الدخل الخاضع للضريبة:		1.200.000 دينار	
مبلغ الضريبة (12%):		144.000 دينار	
المجموع الإجمالي:		144.000 دينار	

التفاصيل: ضريبة 0.00 - غرامة 0.00 - فوائد 0.00 - إضافات 0.00

تفاصيل الحساب:

الإعفاء السنوي حسب الضريبة:	6.000.000 دينار
الفرق (الدخل الخاضع للضريبة):	1.200.000 دينار
النتيجة ضريبة مستحقة (1200000 x 12%):	144.000 دينار

المعادلة المستخدمة:

الدخل الخاضع للضريبة = الراتب السنوي حسب الضمان - الإعفاء السنوي حسب الضريبة

1.200.000 = 6.000.000 - 4.800.000

مبلغ الضريبة = الدخل الخاضع للضريبة x 12%

144.000 = 1.200.000 x 12%

الموافقة على التدبير

أوافق على التدبير الضريبي المحسوب أعلاه

يحب الموافقة على التدبير للتأجيل

شكل (١٦) واجهة المدير المفوض ع لشركة ق للتجميل

ويلاحظ أن النظام الإلكتروني يمنع اعتماد راتب أقل من المعتمد بالضوابط السنوية، كما حصل في الأسلوب اليدوي والذي ادرج راتب المدير المفوض حسب الضوابط السنوية بمبلغ 450,000 بدلا ً من 500,000 مما يضمن دقة الاحتساب ويمنع تخفيض الوعاء الضريبي.

شهادة براءة ذمة ضريبية إلكترونية

بناءً على سجلات الهيئة العامة للضرائب يشهد هذا المستند أن:

في	الاسم	الرقم	نوع	نوع	السنة
في	الاسم	الرقم	نوع	نوع	السنة
في	الاسم	الرقم	نوع	نوع	السنة

قد سدد جميع التزاماته الضريبية المترتبة عليه للهيئة العامة للضرائب وأن دتمته المالية براءة من أية التزامات ضريبية مستحقة حتى تاريخ إصدار هذه الشهادة.

تفاصيل السداد:

رقم الإيداع: RC-1767298825620

تاريخ السداد: 2026/01/01

مدير القسم: 2026/01/01

رقم الشهادة: 1767298825620

هذه الشهادة صالحة لمدة سنة من تاريخ الإصدار

إيصال الدفع للضرائب

الهيئة العامة للضرائب

إيصال الدفع الضريبي

معلومات الشركة:

اسم الشركة: في

رقم الضريبي: 2222222222

نوع الضريبة: ضريبة مدير مفوض

السنة: 2024

تفاصيل الدفع:

المنت	المبلغ
الضريبة (12%)	144.000.000 دينار
إضافات ضرائب	1.000.000 دينار
مبلغ دفع	5.000.000 دينار
مبلغ دفع	1.000.000 دينار
المبلغ الإجمالي	151.000.000 دينار

معلومات الإيداع:

رقم الإيداع: RC-1767298825620

تاريخ الدفع: 2026/01/01

مبلغ الدفع: 151.000.000 دينار

شكر المستفيد على الدفع

تأكيد عملية الدفع

الشركة: في

المنت	المبلغ
الضريبة (12%)	144.000.000 دينار
إضافات ضرائب	1.000.000 دينار
مبلغ دفع	5.000.000 دينار
مبلغ دفع	1.000.000 دينار
المبلغ الإجمالي	151.000.000 دينار

طريقة الدفع:

الأسلوب اليدوي

الأسلوب الإلكتروني

الأسلوب الإلكتروني (الذي)

الأسلوب الإلكتروني (الذي)

معلومات الدفع:

رقم البطاقة: CVV

تاريخ الانتهاء: (MM/YY)

اسم حامل البطاقة:

هل أنت متأكد من تسجيل الدفع؟

تأكيد

شكل (١٧) طريقة الدفع , إيصال الدفع , براءة الذمة للمدير المفوض ع - لشركة ق للتجميل



ضريبة ممارسة المهنة

اسم المدير المفوض: نوع النشاط: تاريخ تقديم البيانات: 2025/08/17 نسبة الضوابط: 5%

اسم الشركة: رقم الضريبة: 12345 المبلغ الخاضع للضريبة: 5400000 \$ المضافة/الفرع: بغداد نسبة الفائدة السنوية: 11%

تفاصيل الحساب الضريبي

المبلغ الخاضع للضريبة	5400000.00 دينار
نسبة الضوابط	5%
المبلغ الإجمالي المستحق	2700000.00 دينار

حفظ البيانات

شكل (١٨) واجهة ضريبة ممارسة المهنة لشركة ق للتجميل

جمهورية العراق
الهيئة العامة للضرائب
قسم الشركات

شهادة براءة ذمة ضريبة الكرونية

بناءً على سجلات الهيئة العامة للضرائب، يشهد هذا المستند أن:

اسم الشركة	ق للتجميل
اسم المدير المفوض	من ص
الرقم الضريبي	12345
نوع الشركة	ضريبة ممارسة المهنة
السنة	2025

قد سدد جميع التزاماته الضريبية المتأجلة عليه الهيئة العامة للضرائب وأن ذمته المالية بركة من التزامات ضريبة مستحقة حتى تاريخ إصدار هذه الشهادة.

تفاصيل السداد: تاريخ السداد: 2025/12/24 رقم الإيصال: RC-176600274854

معلومات الشركة

اسم الشركة: الرقم الضريبي: نوع الشركة: المدير المفوض: السنة المالية:

تفاصيل الدفع

الند	المبلغ
الند	دينار 240,000.00
ضريبة القيمة المضافة	دينار 19,200.00
مصاريف	دينار 240,000.00
مصاريف	دينار 1,000.00
مصاريف	دينار 1,000.00
مصاريف	دينار 1,000.00
المبلغ الإجمالي	دينار 343,200.00

معلومات الإيصال

رقم الإيصال: RC-1766100345002
طريقة الدفع: التاريخ: 2025/12/21
نوع الدفع:

شكراً لاستخدامكم النظام الضريبي

تأكيد عملية الدفع

الشركة ق للتجميل

الند	المبلغ
المبلغ الإجمالي	دينار 270,000.00
أرباح	دينار 1,000.00
رسم خدمة	دينار 5,000.00
رسم دفع	دينار 1,000.00
المبلغ الإجمالي	دينار 277,000.00

طريقة الدفع: التأكيد: (التحويل المصرفي الآلي) (نظام التحويل الإلكتروني الآلي)

معلومات الدفع

الرقم: 4567 التاريخ: 3-29

هل أنت متأكد من تسجيل الدفع؟

التأكيد

شكل (١٩) طريقة الدفع , إيصال الدفع , براءة الذمة لشركة ق للتجميل

Page | 531

جدول محاور الأداء

ملاحظة : تم اعتماد الأرقام الواردة في هذا الجدول على أساس تقديري افتراضي لغرض القياس والمقارنة داخل البرنامج الإلكتروني المصمم، ولا يُقصد بها تمثيل أرقام رسمية نهائية.

جدول (٥) محاور الاداء

ت	محاور الاداء	النظام اليدوي	النظام الالكتروني	مقدار التحسن / الاثر
1	كلفة القرطاسية السنوية	500,000	100,000	خفض بنسبة 80%
2	وقت انجاز المعاملة	من يوم الى 3 ايام	لا يتجاوز 15 دقيقة	تحسن يقارب 98%
3	مسار العمل (عدد المراحل)	9مراحل	4مراحل	تقليص بنسبة 55%
4	عدد الموظفين المشاركين	38موظف	24موظف	خفض بنسبة 37%
5	كلفة الرواتب الشهرية (بافتراض ان الراتب 500 الف د للموظف)	19,000,000	12,000,000	خفض بنسبة 36.8%
6	دقة معلومات المكلف	أقل دقة	أكثر دقة	تقليل الاخطاء وتحسين التوثيق
7	سرعة تزويد الادارة بالمعلومة	بطيء نسبياً	سريع	تدعم اتخاذ القرار
8	سرعة تحصيل الايراد	تحصيل متأخر	تحصيل سريع	سرعة في تدفق الايرادات
9	مستوى الاخطار الاجرائية	مرتفع نسبياً	أقل	تقليل فرص التلاعب
10	التماس المباشر مع المكلف	مرتفع	محدود	تعزيز الانضباط
11	درجة التعقيد الاجرائي	عالية	متوسطة-منخفضة	تقليل تداخل الاجراءات
12	كلفة التحصيل غير المباشرة	مرتفعة	أقل	خفض هدر الوقت والجهد
13	احتمالية الخطأ البشري	مرتفعة	منخفضة	اعتماد التحقق الآلي
14	قابلية التتبع والرقابة	محدودة	عالية	توثيق كامل للمراحل
15	مظاهر التهرب الضريبي	أعلى	أقل	الحد من التلاعب الاجرائي
16	الحصر الضريبي	متحققة جزئياً وتعتمد على ملفات ورقية وتحديث غير منتظم	عالية وتعتمد على قاعدة بيانات إلكترونية محدثة وربط مستمر للإجراءات	تحسين دقة الحصر واستمراريته وحماية الحصيلة الضريبية

الجدول : من اعداد الباحثان

تحليل محاور الاداء

- أظهرت نتائج المقارنة أن كلفة العملية الإدارية في النظام الإلكتروني أقل من كلفتها في النظام اليدوي، نتيجة تقليص الإجراءات وتوحيدها داخل النظام، الأمر الذي يقلل كلفة التحصيل الايرادات الضريبية ويسهم في حماية صافي الايرادات من الهدر الإداري.
- بيّنت النتائج أن وقت إنجاز المعاملة انخفض من أيام في النظام اليدوي إلى دقائق في النظام الإلكتروني، مما يؤدي إلى تسريع الإيرادات وتقليل تراكم الذمم الضريبية، وهو ما ينعكس على انتظام الايرادات الضريبية.
- أظهرت المقارنة اختصار مسار العمل من ست مراحل إلى أربع مراحل، الأمر الذي يقلل فرص التعطيل والتأخير في إنجاز المعاملات، ويسهم في تسريع عملية التحاسب الضريبي.
- النتائج انخفاض عدد الموظفين المشاركين في إنجاز المعاملة، مما يسمح بإعادة توجيه الجهد الوظيفي نحو أعمال المتابعة والرقابة، وهو ما يعزز اجراءات التحاسب وحماية الايرادات الضريبية.
- بيّنت النتائج انخفاض كلفة الرواتب والمخصصات في النظام الإلكتروني، مما يقلل كلفة الايراد الضريبي ويحسن كفاءة الجهاز الضريبي، وهو ما ينعكس إيجاباً على الايرادات.

٦. أظهرت المقارنة تحسن دقة معلومات المكلف في النظام الإلكتروني، الأمر الذي يؤدي إلى احتساب ضريبي أدق ويمنع النقص غير المقصود في المبالغ المستحقة، وبالتالي حماية الإيرادات الضريبية.
٧. أشارت النتائج إلى سرعة تزويد الإدارة بالمعلومات في النظام الإلكتروني، مما يمكن الإدارة من اتخاذ قرارات في الوقت المناسب ويسهم في تحسين إدارة الإيرادات الضريبية.
٨. أوضحت المقارنة تسريع الإيراد الضريبي في ظل النظام الإلكتروني، نتيجة تقليص الفجوة الزمنية بين ثبوت الاستحقاق وتنفيذ السداد، بما يضمن دخول الإيراد إلى الخزينة العامة في وقت أقرب.
٩. بينت النتائج انخفاض مستوى الأخطار الإجرائية في النظام الإلكتروني، مما يقلل احتمالات ضياع أو تأخير الإيرادات، ويسهم في حماية الإيرادات الضريبية.
١٠. أظهرت المقارنة انخفاض التماس المباشر بين الموظف والمكلف، وهو ما يقلل النزاعات والتأخير، ويعزز الامتثال الضريبي، مما ينعكس على انتظام الإيرادات.
١١. أشارت النتائج إلى انخفاض درجة التعقيد الإجرائي في النظام الإلكتروني، الأمر الذي يقلل حالات تعطيل المعاملات ويساعد على تسريع الإيرادات الضريبية.
١٢. أظهرت النتائج انخفاض احتمالية الخطأ البشري في النظام الإلكتروني، مما يمنع الأخطاء الحسابية التي قد تؤدي إلى نقصان في الضريبة المستحقة، وبالتالي حماية الإيرادات.
١٣. أوضحت المقارنة تحسن قابلية التتبع والرقابة، مما يعزز الرقابة اللاحقة ويحد من التجاوزات، وهو ما يحافظ على الإيرادات الضريبية.
١٤. بينت النتائج انخفاض مظاهر التهرب الضريبي المرتبطة بالإجراء، الأمر الذي يقلل الفاقد الضريبي غير القانوني ويسهم في تعزيز الإيرادات.
١٥. بينت النتائج تحسن الحصر الضريبي في النظام الإلكتروني من حيث الدقة والاستمرارية، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الخسوع الضريبي وحماية الإيرادات الضريبية على المدى المتوسط.
١٦. وتظهر نتائج هذه المحاور مجتمعة أن التحاسب الإلكتروني، بوصفه أحد تطبيقات الرقمنة الجبائية، لا يقتصر أثره على تحسين الإجراءات، بل ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على زيادة الحصيلة الضريبية، بما يدعم فرضية البحث الرئيسية.
- وبناء على ماتقدم وبعد استعراض البرنامج الإلكتروني وما يقدمه من إجراءات واساليب في عملية التحاسب تم اثبات فرضية البحث التي مفادها "يسهم استعمال نظام الرقمنة الجبائية الألكترونية في زيادة الإيرادات الضريبية."

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١. الرقمنة الجبائية تمثل أداة فاعلة لتحسين كفاءة وتعظيم الإيرادات الضريبية، بصورة أكثر استدامة.
٢. الإطار القانوني والتشريعي الضريبي الحالي لا يواكب بالكامل متطلبات الرقمنة الجبائية، مما يحد من فاعلية تطبيقها ويؤثر في كفاءة الإيرادات الضريبية.

٣. مستوى الإيرادات الضريبية يتأثر بدرجة اعتماد الأدوات الرقمية في مراحل التحاسب والجباية أكثر من تأثره بزيادة العبء الضريبي.
٤. استمرار الاعتماد على الأساليب اليدوية في بعض مراحل التحصيل يحدّ من قدرة النظام الجبائي على تحقيق إيرادات مستقرة ومنظمة.
٥. غياب الأنظمة الرقمية الشاملة يتيح مجالاً للتدخل البشري، الأمر الذي ينعكس سلباً على شفافية الإيراد الضريبي.
٦. الاستقرار في الإيرادات الضريبية يتطلب الانتقال من المعالجة اللاحقة إلى المتابعة الرقمية المسبقة والفورية.
٧. التجارب الإقليمية تؤكد أن الرقمنة الجبائية أصبحت عنصراً أساسياً في دعم الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على مصادر غير مستدامة.

ثانياً: التوصيات

١. اعتماد الرقمنة الجبائية كخيار أساسي في تطوير نظام الإيراد الضريبي وليس كأداة مساندة.
٢. العمل على تطوير وتحديث التشريعات الضريبية النافذة بما ينسجم مع متطلبات الرقمنة الجبائية، أو تبني إطار قانوني ضريبي جديد يدعم تحاسب الإيرادات إلكترونياً بشكل صريح وواضح.
٣. توجيه الجهود نحو تحسين أدوات الإيراد الرقمي بدل التركيز على زيادة معدلات الضريبة لرفع الإيرادات.
٤. تقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية في تحصيل الإيرادات وربط مراحل التحاسب والجباية ضمن نظام رقمي موحد.
٥. الحد من التدخل البشري في إجراءات تحصيل الإيرادات من خلال توسيع نطاق المعاملات الجبائية الرقمية.
٦. تطوير آليات العمل الرقمي بما يضمن سرعة انتقال الإيرادات الضريبية إلى وزارة المالية دون تأخير.
٧. الاستفادة من التجارب الناجحة في الدول العربية عند تطوير النظام الجبائي الرقمي بما يخدم تعظيم الإيرادات الضريبية.

REFERENCES

١. الحريري، محمد خالد؛ المهاني، محمد خالد؛ الخطيب، خالد شحادة. (2017). اقتصاديات المالية العامة والتشريع الكرمي. مطبعة جامعة دمشق، سوريا.
٢. طاقة، محمد؛ العزاوي، هدى. (2010). اقتصاديات المالية العامة. ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٣. الفريجات، ياسر صالح. (2007). المحاسبة الضريبية على الرواتب والأجور (حالات وتطبيقات عملية)، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٤. القاضي، حسين محمد. (2014). الإدارة المالية. ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥. محرز، محمد عباس. (2008). اقتصاديات الجباية والضرائب. ط4، دار هومة، الجزائر.
٦. أبو عميرة، هشام سالم. (2023). قياس أثر الرقمنة في تحسين الإيرادات الضريبية المصرية. رسالة أكاديمية، معهد أكتوبر العالي للهندسة والتكنولوجيا، مصر.
٧. جواد، سارة ثامر نافع. (2020). الدور الرقابي على التحويلات الخارجية وأثره على الحصيلة الضريبية. بحث دبلوم عالي معادل للماجستير في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
٨. الرمحي، محمود محمد جلاب. (2023). دور السياحة الدينية في تعزيز الحصيلة الضريبية في العراق: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
٩. عبد الحكيم، طي. (2013). منازعات التحصيل الضريبي وإثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة. مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
١٠. عمران، كريمة. (2022). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي. رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
١١. لوزري، إلياس؛ بو قريبة، محمد. (2022). رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي. رسالة ماجستير، جامعة محمد بن الصديق يحيى، جيجل، الجزائر.

١٢. محمود، رقية محمود إسحيل. (2024). دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الحصيلة الضريبية: دراسة ميدانية في مصلحة الضرائب. مجلة الجامعي، العدد (39)، ربيع 2024، طبرق، ليبيا.
١٣. مسيكة، إغيت؛ وتنتينة، حميدوش. (2015). إشكالية التحصيل الضريبي بين امتيازات إدارة الضرائب وضمانات المكلف بالضريبة. مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر.
١٤. مصطفى إيدر. (2022). أثر عصنة الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية. (2020-2021) أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
١٥. وكوك، عبد السلام. (2012). فعالية النظام الضريبي في الجزائر. مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
١٦. أحمد، نضال رؤوف؛ عواد، سري رباح. (2021). تأثير معوقات تحصيل ضريبة الاستقطاع المباشر على الحصيلة الضريبية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (65).
١٧. بن محمد رابح؛ قتال، عبد العزيز. (2022). واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برامج العصنة الجبائية - دراسة حالة مديرية الضرائب ببرج بوعريج. (2013-2021) مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد (02)، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص. 749
١٨. بوعكاز، يوسف؛ مايو، عبد الله؛ كسكس، مسعود. (2024). الرقمنة الجبائية كتوجه للمساهمة في تحسين جودة التصريحات الجبائية في الجزائر: نوابنا "جبايتيك" و"مساهمتك" كنموذج. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد (11)، العدد (01)، ص. 53-64
١٩. حسن، سيدة أحمد. (2023). التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية وأثره على الحصيلة الضريبية. المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، المجلد 49، العدد (2)، ص. 390-391
٢٠. سليمان، قارة. (2023). رقمنة الإدارة الضريبية: خطوة أساسية للارتقاء بمستوى الخدمات الضريبية الحديثة. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد (1).
٢١. شكور، محمد مبارك؛ أحمد، نضال رؤوف. (2022). التنسيق بين ضريبة العقار وضريبة الدخل وأثره على الحصيلة الضريبية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 17، العدد (6)، ص. 385
٢٢. عبدالله، علي هادي؛ الخفاجي، علي عباس. (2023). دور إجراءات الفاحص الضريبي في زيادة أو نقصان الحصيلة الضريبية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 17، العدد (6)، ص. 385
٢٣. عبود، أنوار هاشم. (2021). مدى تأثير الإيراد الضريبي باستخدام تكنولوجيا الاتصال: دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد (1).
٢٤. قنص، علي؛ زين، يوسف. (2021). التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية. مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد (5)، العدد (2)، ص. 915-935
٢٥. قوادي، محمد. (2022). رقمنة النظام الضريبي ودورها في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، (12)، 11، 212.
٢٦. لطفي بن الشيخ (2023). مداخلة بعنوان: متطلبات التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر لمواجهة مظاهر التهرب الضريبي، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر لمواجهة الغش والتهرب الضريبي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.
٢٧. مشفق الحسين. بشيش عبد المالك، (٢٠٢٣) مداخلة بعنوان: متطلبات التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر لمواجهة مظاهر التهرب الضريبي، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر لمواجهة الغش والتهرب الضريبي، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر.
٢٨. معزوز، دليلة؛ مسقم، مرمي. (2021). التحصيل الضريبي عن طريق الحجز: آلية لضمان تحصيل الديون الجبائية. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد السادس، العدد الثالث، سبتمبر، ص. 351
- ٢٩-العنبيكي هيثم، الشرع ايمان، حيدر، (٢٠١٦). واقع التلوث البيئي واستخدام الضرائب البيئية للحد منه. بحث تحليلي لمولدات الديزل في محافظة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العدد ٣٤، الفصل الاول.
- ٣٠-الرماح محمود، الشرع ايمان، (٢٠٢٣)، السياحة الدينية ودورها في زيادة الحصيلة الضريبية/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد ١٨، المجلد ٦٣،
- ٣١-الرماح محمود، الشرع ايمان، (٢٠٢٣)، اطار مقترح بفرض ضريبة السياحة الدينية لزيادة الايرادات الضريبية/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد ١٨، المجلد ٦٣،



32. Kreinin, Mordechai. (2021). International Economic Policy: A Policy Approach. Wiley, United States of America. Second : Theses
33. Khan, S. (2017). Leadership in the Digital Age: A Study on the Effects of Digitalization on Top Management Leadership. Master's Thesis, Stockholm.
34. Saputri, D. (2023). The effect of local government revenue on capital expenditures with economic growth as a moderating variable. Muhammadiyah University of Surakarta. Third: Journals & Conferences
35. Chukwuani, V. N., & Egiyi, M. A. (2020). Automation of accounting processes: Impact of artificial intelligence. International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS), 4(8), 444.
36. Kog, K. S., & Bais, T. (2019). Advancements and forecasts of electronic tax return and information filings. International Journal of Accounting and Information Management, 27(2).
37. Hallsworth, L., List, J. A., Metcalfe, R. D., & Vlaev, I. (2014). The behavioralist as tax collector: Using natural field experiments to enhance tax compliance. NBER Working Paper, Cambridge, MA.
38. Kirbac, G., & Tektas, B. (2021). The role of blockchain technology in ensuring digital transformation for businesses. Proceedings, 74(1), Article 17
- Forth: Reports
39. OECD. (2020). Tax Administration 2020: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies. Paris: OECD Publishing.
40. OECD. (2021). Tax Administration 2021: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies. Paris: OECD Publishing.

41. مصلحة الضرائب المصرية) .د.ت .(الخدمات الضريبية الإلكترونية "https://eservice.incometax.gov.eg/etax"

42. الموقع الرسمي للهيئة العامة للضرائب

<http://www.tax.mof.gov.iq/tax>.